



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد - رؤية استشرافية -

غزوان رفيق عويد



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد -رؤية استشرافية-

غزوان رفيق عويد *

المقدمة:

لم تكن فكرة تأسيس مجلس يضمّ الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد بجديدة على منظومة مكافحة الفساد في العراق، فقد أسس في العام (2007) المجلس المشترك لمكافحة الفساد برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، وعضوية رؤساء (مجلس القضاء الأعلى، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهيئة النزاهة)، ومنسق من مكتب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الرقابية، وممثل عن مكاتب المفتشين العموميين؛ وبغض النظر عن الآراء والإشكاليات المطروحة بشأن تأسيس هذا المجلس فقد كان الهدف المعلن من تأسيسه هو التنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد، وتفعيل جهودها، وتقديم التوصيات بشأن التشريعات والإجراءات والأنظمة بما يقلل من منافذ الفساد.

وفي العام (2015) -وبعد موجة التظاهرات الراضية للفساد والمطالبة بحاسبة المفسدين- أُعيد تأليف المجلس المشترك تحت مسمى (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية رؤساء هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وممثل عن مكاتب المفتشين العموميين، وممثل عن مجلس القضاء الأعلى، والأمين العام لمجلس الوزراء، فضلاً عن بعض الأعضاء من مؤسسات أخرى.

وفي العام (2018) أعاد رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي تأليف المجلس برئاسته وعضوية رئيسي هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وعضوين من مجلس القضاء الأعلى -رئيس جهاز الادعاء العام، ورئيس هيئة الإشراف القضائي-، وممثل عن مكاتب المفتشين العموميين (منسقاً)، وممثل عن مكتب رئيس مجلس الوزراء (مقرراً)، فضلاً عن ممثل عن المجتمع المدني (مراقباً). وقد حددت مهام المجلس بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها، والإشراف على استكمال الأطر القانونية الخاصة بمكافحة الفساد، وسد الثغرات القانونية التي ينفذ منها الفساد، فضلاً عن استكمال الأطر المؤسسية لمنظومة مكافحة الفساد، وتوحيد جهود مكافحة الفساد، وتنسيقها، ودعمها، واقتراح الحلول المناسبة لحل المشكلات التي تواجه

* ماجستير إحصاء.

هذه الجهود، ومتابعة تنفيذ مؤسسات الدولة المختلفة لسياستها، وبرامجها، وخططها في مكافحة الفساد، وتقييم هذه السياسات والبرامج.

إن المتتبع لعمل المجلس المشترك لمكافحة الفساد المشكّل في العام (2007) لا يراها تختلف كثيراً عن الأخير؛ فعلى أرض الواقع كان للتجربة السابقة للمجلس المشترك لمكافحة الفساد عدة خطوات تمثلت بمجموعة من الإجراءات التنفيذية، أبرزها إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمدة (2014-2010)؛ كونها إحدى متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها العراق في العام (2007)، وإطلاق الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة التي أثمرت عنها نتائج إيجابية في مكافحة ما يُعرف بالفساد الصغير الذي يمارسه صغار الموظفين الذي نتج عن تقليل للروتين -تسهيل بعض الإجراءات-، فضلاً عن توفير أماكن مكيفة للمراجعين، وقياس حجم تعاطي الرشوة في الدوائر الحكومية الخدمية من قبل هيئة النزاهة؛ الأمر الذي كان له الصدى الأكبر في منجزات هذه الحملة، وما دُكر آنفاً -ومن أجل تفعيل عمل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد والاستفادة من التجربة السابقة- نجد أن هناك ضرورة لقيام رئيس مجلس الوزراء -كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة وبصفته رئيساً للمجلس الأعلى لمكافحة الفساد- بخطوات عملية تلي تطلعات الجمهور في مكافحة آفة الفساد.

الرؤية المقترحة لعمل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد:

إن تشكيل مجلس تنسيقي وتوحيد جهود الجهات الرقابية في مكافحة الفساد والحد من آثاره من شأنه أن يقوي منظومة مكافحة الفساد، ويساعد في حلّ المشكلات التي تواجه عمل الجهات الرقابية، ويدعم إجراءاتها؛ شريطة أن تحدّد مهام هذا المجلس، وحدود عمله، والرؤية المستقبلية التي يطمح إلى تحقيقها بنحو دقيق وشفاف، وألا تكون مهامه عبارات عامة من قبيل: (دعم الجهات الرقابية، أو توحيد عملها)؛ لذا نقترح في أدناه رؤية مستقبلية لعمل هذا المجلس:

أولاً: وضع نظام داخلي للمجلس الأعلى لمكافحة الفساد، وبما لا يتعارض مع قوانين الجهات الرقابية، وإعلانه للجمهور، على أن يتضمن هذا النظام المهام التي يؤديها المجلس، وآلية إدارة اجتماعه، واتخاذ القرار فيه، وألا تقتصر على أوامر ديوانية تصدر بين الحين والآخر، وأن يكون المجلس المسؤول عن وضع سياسة مكافحة الفساد في العراق، ومشرفاً على عمل الأجهزة الرقابية (هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية الاتحادية، ومكاتب المفتشين العموميين) ومخرجاتها، وأن يتبنى

المجلس متابعة قضايا الفساد الكبيرة، وإعلان نتائجها النهائية للرأي العام بكل شفافية، فضلاً عن تحديد رؤية المجلس الأعلى لمكافحة الفساد في العراق، وإعلانها لوسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

ثانياً: تشكيل فريق من الخبراء الوطنيين يعمل تحت إشراف المجلس الأعلى لمكافحة الفساد يكون العاملون فيه من موظفي هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، ومكاتب المفتشين العموميين، ومن مؤسسات الدولة الأخرى ممن يمتازون بالنزاهة، ولديهم خبرة في إعداد الدراسات العملية، وتقديم المقترحات، والرأي الفني، والتخطيط الاستراتيجي، والترويج الإعلامي، ووضع المعايير والمؤشرات الإحصائية، بحيث يكون عوناً للمجلس في إنجاز مهامه، وتقويم عمل مؤسسات الدولة.

ثالثاً: تقييم نظام النزاهة الوطني للعراق كونه من الأدوات العملية في تقييم مدى وجود نظام فاعل لمواجهة الفساد في الدولة بتشخيص نقاط القوة والضعف في مؤسسات الحكم الرئيسية (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، ومؤسسات القطاع الحكومي (الوزارات، والجهات غير المرتبطة بوزارة، والهيئات المستقلة)، والأطراف الفاعلة غير الحكومية (الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والإعلام، والقطاع الخاص)، ومن ثم إعلان هذا التقييم للجمهور بكل شفافية، وتكون مخرجات التقييم مدخلات لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

رابعاً: الإسراع بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمدة (2019-2022)؛ لما لها من أثر واقعي وإعلامي محلياً وإقليمياً ودولياً، على أن تعتمد على عدة مدخلات أهمها: تقييم نظام النزاهة الوطني، وتقييم مخرجات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014)، ومسودة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمدة (2016-2020) التي أعدتها هيئة النزاهة والتقارير الدولية عن الفساد في العراق.

خامساً: الإسراع بتقييم جميع القيادات الإدارية العليا -المديرون العامون، ووكلاء الوزراء- على وفق معايير موضوعية، واتخاذ قرارات حاسمة بإعفاء غير الكفؤين منهم؛ إذ لا يمكن النجاح بمكافحة الفساد بمسؤولين لا يمتلكون الكفاءة المناسبة لإنجاز المهام المكلفين بها، واعتماد تقييم سنوي لمساءلتهم، فضلاً عن تحديد مدة زمنية لتغيير ذوي المناصب الأكثر عرضة للفساد أو تدويرهم.

سادساً: وضع مؤشر لقياس مدركات المواطنين من فئة مراجعي الدوائر الخدمية، وموظفي

دوائر الدولة والقطاع العام، والخبراء بشأن مستوى الفساد في المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بالاستفادة من التجربة السابقة لهيئة النزاهة، والتجارب الإقليمية -ولاسيما تجرّبي الكويت ومصر-، فضلاً عن التجربة الدولية -تجربة كوريا الجنوبية على وجه الخصوص-، وإصدار تقرير دوري يرتب المؤسسات الحكومية من الأفضل إلى الأسوأ على وفق نتائج المؤشر؛ لما له من فوائد متعددة أهمها تقييم مستوى الخدمة المقدمة، ومدى انتشار الفساد بين المؤسسات، وخلق منافسة بين المؤسسات للحصول على المراتب الأول، وعدّ هذا المؤشر أحد مدخلات تقييم المسؤولين.

سابعاً: تكليف الأجهزة الرقابية (هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية الاتحادية، ومكتب المفتش العام المعني) بإعداد تقارير رقابية نصف سنوية عن تنفيذ البرنامج الحكومي (-2018 2022)، ومناقشتها في المجلس الأعلى لمكافحة الفساد على أن تتضمن هذه التقارير تحديد الجهة المقصرة بنحو دقيق، وعدّها مؤشرات موضوعية لتقييم المسؤولين.

ثامناً: إطلاق حملة وطنية لمكافحة الفساد تتضمن برامج ومشاريع محددة تتركز في مكافحة الفساد الكبير في القطاعات الأكثر عرضة للفساد، ومعالجة ظواهر الفساد المستشرية فيها.

تاسعاً: إقامة ملتقى لمكافحة الفساد في العراق بمشاركة منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، مثل: منظمة الشفافية الدولية؛ للاستفادة من المقترحات، والأفكار، والتجارب الدولية، ولما له من أثر في تحسين صورة العراق في التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية.

عاشراً: إطلاق موقع إلكتروني خاص بالمجلس الأعلى لمكافحة الفساد لنشر قرارات المجلس وإصداراته، فضلاً عن وضع نافذة لتلقي المقترحات والشكاوى، وإقامة ندوات تعريفية، وبرامج إعلامية للترويج لمهام المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، ورؤيته، ودوره في دعم جهود مكافحة الفساد وتقييمها، والتنسيق بين الأجهزة الرقابية، وتوحيد جهودها، فضلاً عن الترويج لما ذكر آنفاً.

